المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/08/2013

المعتقلون السياسيون يعودون للاعتصام أمام مجلس اليازمي

مئات ضحايا سنوات الرصاص ينعون وفاة الالتزامات التي قطعتها الدولة لحل الملفات العالقة

يعود المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، إلى خيار الاعتصام المفتوح أمام المجلس الوطني الوطني بالرباط ابتداء من بعد غد (الخميس)، على الساعة العاشرة صباحا، بعد استنفاد كل محاولات حمل الدولة والحكومة والمجلس على الالتزام بوعودها السابقة.

وقالت سكرتارية التنسيق الوطنية إن هذه الخطوة التصعيدية الجديدة تأتي ردا على تماطل الدولة في معالجة ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لسنوات الرصاص، المتعلقة بجبرالضرر المادي الفردي والإسراع في تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة المصادق عليها من طرف أعلى سلطة في البلد.

وعبرت السكرتارية عن استنكار لتنصل الدولة من مطالب الضحايا المشروعة وعدم الوفاء بالتزاماتها السابقة، مع التأكيد على التمسك بالمطالب الأساسية، ومنها أساسا التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقهتم، وذلك وفق قاعدة الإنصاف والمساواة بين الضحايا، ثم استكمال الإجراءات الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة إلى المدمجين في الوظيفة العمومية وشبه العمومية.

وطالب المعتقلون السابقون بالإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم أو توفير بدائل لها، وإصدار توصيات تكميلية بالنسبة إلى الذين لم يحصلوا عليها بعد، وإصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة إلى أصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال.

وليست المرة الأولى التي يخرج فيها المعتقلون السياسيون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عن صمتهم ويتجهون إلى الاعتصام أمام مقر المجلس الوطني دفاعا عن مطالبهم التي يعتبرونها مشروعة، بل سبقتها محاولات منذ صدور توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة التي لم تحمل لهم أي جديد في نظرهم، إذ ظلت جل ملفاتهم تراوح مكانها.

معتقلون في وقفة احتجاجية سابقة أمام مجلس حقوق الإنسان (أرشيف)

قبل ذلك، دعت لجنة التنسيق بالدار البيضاء لضحايا القمع السياسي بالمغرب، إلى مبادرة مماثلة بعد عيد الفطر ردا على تنصل الأمين العاملا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من وعوده التي سبق أن قطعها على نفسه خلال الوقفة الاحتجاجية للمجموعة نفسها التي نظمتها قبل أربعة أشهر بالمكان.

وقال عبد الحق الطويل عن مجموعة 81، وعضو لجنة تنسيق الدار البيضاء، إن المقررات التحكيمية المتعلقة بجبر الضرر المادي الفردي الصادرة عن الهيأة أصبحت ملزمة وسارية المفعول بمجرد مصادقة الملك عليها، وتكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا والمجلس الوطني حاليا بمتابعة تنفيذها، مؤكدا أن المجلس الوطني هو المسؤول المباشر عن المال الذي اتخذه هذا الملف، كما يعتبر الجهة المخاطبة المعنية بالمذكرات المطلبية.

وعرفت ملفات المعتقلين السياسيين بعض الانفراج عقب الاعتصام الطويل الذي خاضوه السنة الماضية أمام مقر المجلس الوطني وأعطيت فيه التوجيهات لرجال الأمن والقوات المساعدة للتنكيل بهم لثنيهم عن حركتهم الاحتجاجية. وتمثل هذا الإفراج في الاجتماع الذي دعا إليه محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني، وطمأن فيه ممثلي المعتقلين بإيجاد حل سريع ومعالجة فورية لجميع الملفات المطروحة، "قبل أن تعود العقارب من جديد إلى نقطة الصفر، ونتأكد أن هذه الاجتماعات ليس سوى لذر الرماد في العيون"، يقول معتقل.

يوسف الساكت

معتقلون سياسيون سابقون يعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مرة أخرى، معتقلون سياسيون سابقون يعودون إلى الاعتصام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط. فأمام طول انتظار تسوية وضعياتهم، فضلوا العودة إلى أمام المؤسسة التي تكفلت بمعالجة ملفاتهم، وخوض اعتصام مفتوح ابتداء من بعد غد الخميس، في خطوة تصعيدية تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات.

«اعتصام مفتوح يمكن تطويره إلى أشكال نضالية أخرى إذا لم يتجاوب المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مطالبنا»، يقول سعيد كنيش أحد المعتقلين السابقين، والتي لخصها في مطلبين، مطلب أول يتمثل في «استكمال تنفيذ مطالب الضحايا في ما يتعلق بجبر الضرر المادي الفردي» ومطلب ثان، يضيف، العضو بسكرتارية اللجنة الوطنية لضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والذي ألح على ضرورة معالجته في أقرب وقت ممكن، ويتعلق الأمر بفئة من الضحايا استفادت من مأذونيات أو سكن اجتماعي في إطار جبر الضرر، يقول كنيش، «إلا أنهم في الواقع لم يتلقوا أي شيء».

سعيد كنيش، العضو بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الذي لم يخف استياءه مما أسماه بـ «الجمود الذي هيمن على طريقة معالجة ملفاتهم منذ مجيء الحكومة الحالية»، أضاف إلى فئة الضحايا التي استفادت ولم تحصل في الواقع على شيء كمقابل لجبر الضرر المادي الفردي، فئة أخرى من الضحايا، قال إنها «لم يشملها قرار جبر الضرر أصلا».

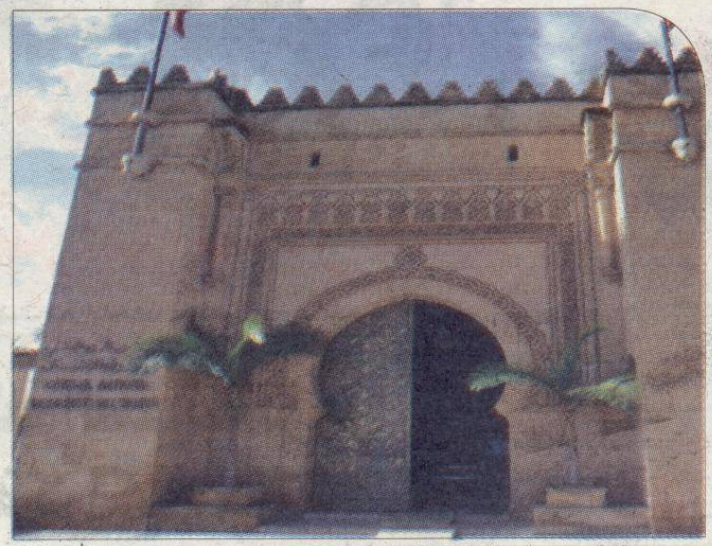

مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان (أرشيف)

رفاق سعيد كنيش، والذين يتجاوز عددهم 70 شخصا، يجعلون من قضيتهم في بلاغ صادر عن سكرتارية لجنة التنسيق الوطنية يوم السبت الماضي، «قضية كرامة ومصير»، فحسب لغة البلاغ، وبعد مطالبتهم بالإسراع بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة، فإنهم وضعوا مطالبهم الأساسية، التي أجملها البلاغ في «التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل و الإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم أو توفير بدائل لها، بالإضافة إلى إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد».

وإذا كان المعتقلون السياسيون السابقون قد فكوا اعتصاما مفتوحا، سبق أن خاضوه السنة الماضية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعدما استقبلهم رفيقهم السابق في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف، محمد الصبار، الذي أصبح أمينا عاما للمجلس ووعدهم بحل ملفاتهم، فإن التأخر الذي طالها (الملفات) ، لم يزد ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلا عزما وإصرارا، لانتزاع حقوقهم والتشبث أكثر بتحقيق مطالبهم، يقول مصدر من الضحايا، الذي خبر دهاليز معتقل درب مولاي الشريف بالدار البيضاء في أواسط السبعينيات، «نريد الإدماج الاجتماعي والتسوية المالية والإدارية لملفاتنا بما يحقق الإنصاف ويضمن العيش الكريم»، مضيفا «قضيتنا هي قضية كرامة لا شيء آخر».

رضوان البلدي